

د. وليد شحاته محمد قاسم سليمان أثر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح

أثر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح وإنعكاسهما على تعقد التقارير المالية

د. وليد شحاته محمد قاسم سليمان

أستاذ المحاسبة المساعد

كلية التجارة - جامعة القاهرة

Walid.kasim@foc.cu.edu.eg

المستخلص:

في ضوء تنامي الاهتمام بتعدد التقارير المالية، فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة على كيفية الحد من هذه الظاهرة، وهذا من خلال تحليل مسبباتها؛ لعل من هذه المسببات هو تعرض المنشآت للتعثر المالي وقيام الإدارة بعدد من الممارسات للتلاعب في الأرباح، حيث تتمثل أهداف الدراسة في (١) قياس أثر تعرض المنشأة للتعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح، (٢) قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على تعدد التقارير المالية، (٣) قياس الأثر المباشر لتعرض المنشأة للتعثر المالي على تعدد التقارير المالية، (٤) قياس الأثر غير المباشر لتعرض المنشأة للتعثر المالي على تعدد التقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط. هذا وقد تم الحصول على بيانات عدد من المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية عن فترة ست سنوات من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، حيث أمكن الحصول على ٢٨٨ مشاهدة كاملة عن ٤٨ منشأة، وأعتمد الباحث على أسلوب تحليل المسارات Pass Analysis باستخدام برمجية SmartPls. توصلت الدراسة لعدد من النتائج؛ لعل منها (١) إن إدارة المنشأة التي تتعرض بصورة أكبر لخطر التعثر المالي تقوم بقدر أكبر من ممارسات إدارة الأرباح بغرض إخفاء نتيجة أعمال المنشأة الحقيقي عن الأطراف ذوي العلاقة بها، (٢) تسعى المنشآت التي تقوم بقدر أكبر من ممارسات إدارة الأرباح إلى زيادة مستويات تعدد التقارير المالية بغرض تضليل الأطراف ذوي العلاقة بالمنشأة، (٣) تقوم إدارة المنشأة التي تتعرض بصورة أكبر للتعثر المالي بالعمل على زيادة مستويات تعدد تقاريرها المالية لتوصيل صورة ذهنية غير حقيقية عن حقيقة نتيجة أعمال المنشأة، (٤) تسعى المنشآت التي تتعرض للتعثر المالي إلى زيادة درجة تعدد تقاريرها المالية من خلال زيادة ممارسات إدارة الأرباح كمتغير وسيط.

الكلمات المفتاحية: التعثر المالي، إدارة الأرباح، تعدد التقارير المالية.

مقدمة:

تسعى كل دول العالم نحو جذب مزيد من الاستثمارات بشكل يساعد في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، ويمكن جذب هذه الاستثمارات باستخدام العديد من الأدوات؛ لعل منها توافر أسواق أوراق مالية ذات مستويات مقبولة من الكفاءة، حيث يمكن دعم مستويات كفاءة تلك الأسواق من خلال توفير بيئة معلوماتية تساعد المتعاملين في هذه الأسواق على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في الوقت المناسب، حيث يتوقف مدى نجاح هذه الأسواق على حجم القرارات الاستثمارية الصحيحة المتخذة.

يتوقف نجاح القرارات الاستثمارية على حجم وتوقيت المعلومات المتوافره ومدى ملائمتها لقرارات المستثمرين، وهنا تعمل المحاسبة على توفير قدر مناسب من المعلومات تلاءم وتناسب احتياجات الأطراف ذوي العلاقة بالمنشأة، وبخاصة حملة الأسهم، فالإفصاح عن المعلومات المحاسبية يُعد من المقومات والدعائم الأساسية التي ينبغي توافرها حتى يمكن تحقيق عدالة وتوازن في أسعار الأسهم، إذ تساهم هذه المعلومات في تشكيل الوعي الاستثماري لدى المستثمرين بما يمكنهم من التعامل الرشيد في أسواق المال، كما تعد تلك المعلومات بمثابة مدخلات لنماذج اتخاذ القرار والتي تتضمن تحليل العوامل المرتبطة بتقدير قيم الأسهم في ضوء الأداء المالي الحالي والمستقبلي وكذلك التدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً (ثناء، ١٩٩١). هذا مع الإشارة إلى أن تقديم هذه المعلومات يكون في صورة عدد من التقارير المالية المنشوره محددة المحتوى وتاريخ التقديم، وهذا بغرض مساعدة هذه الأطراف على اتخاذ القرارات الاستثمارية الصحيحة في التوقيت المناسب.

تناولت العديد من الدراسات السابقة القرارات الاستثمارية؛ من حيث طبيعتها أو خصائصها أو محدداتها. انطلاقاً من الاهتمام بمحددات القرارات الاستثمارية، فقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى وجود عدد من المحددات التي تحكم القرار الاستثماري؛ لعل من هذه المحددات هي تعقد التقارير المالية، حيث تهتم هذه الدراسة بتعقد التقارير المالية باعتبارها أحد محددات القرارات الاستثمارية، على أساس أن زيادة درجة تعقد التقارير المالية يؤدي إلى زيادة درجات التشويش وغموض المعلومات المقدمة عن أداء المنشأة وبالتالي انخفاض مستويات كفاءة القرارات المستخدمه بواسطة مستخدمي المعلومات المحاسبية المقدمة عن المنشأة.

إنطلاقاً من تزايد اهتمام العديد من الدراسات بتعدد التقارير المالية، فقد تناولت العديد من الدراسات السابقة تعريف تعدد التقارير المالية في ثلاث اتجاهات مختلفة؛ لعل **الإتجاه الأول** يُعرف بتعدد التقارير المالية بأنه ناتج عن الإفصاح المفرط في المعلومات المقدمة في التقارير المالية، وما يترتب عليه من صعوبات في قراءة التقارير المالية، لعوامل تتعلق بكم المعلومات المفصّح عنها، والتي قد تحد من قدرة المستثمرين على التعامل مع وتشغيل واستخلاص المعلومات الملائمة والاستفادة منها في اتخاذ القرارات السليمة في التوقيت المناسب. عرفت دراسة **Hoitash et al. (2017)** تعدد التقارير المالية بأنه الصعوبة التي تواجه مستخدمي التقارير المالية بسبب كثرة المعلومات المحاسبية المفصّح عنها، والتي تحد من قدرتهم على فهم وتحليل نتائج الأنشطة الاقتصادية لمنشأة الأعمال والأداء المالي لها، فالتقارير المالية المعقدة هي تلك التقارير التي تحتوي على كم من المعلومات يفوق قدره مستخدمي التقارير المالية على تشغيلها، كما يصعب قراءتها وفهم المعلومات الواردة بها إما بسبب صعوبة الأسلوب المستخدم في صياغة معلوماتها أو بسبب أنها تتضمن كمّاً هائلاً من المعلومات، فالمعلومات الملائمة قد تكون مخبأة وسط كم هائل من المعلومات التي قد تكون غير ملائمة ولا يقدم الإفصاح عنها أي إفادة لمستخدمي التقارير المالية، وفي هذه الحالة يوصف التقرير المالي بالتعقد والغموض، بسبب تزايد احتمالات تشويش هؤلاء المستخدمين وفشلهم في الوصول إلى المعلومات الهامة. يعود السبب في الإفصاح المفرط في المعلومات إلى عدد من النقاط؛ لعل منها (١) توسع الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة وأسواق المال في متطلبات الإفصاح، (٢) توسع معدي التقارير المالية في الإفصاح الاختياري بغرض تحسين بيئة المعلومات، (٣) توسع بعض معدي التقارير المالية في الإفصاح الاختياري بغرض تحسين بيئة التطبيق الغير سليم لمبدأ الأهمية النسبية، (٥) التعرض للمخاطر القانونية والتنظيمية بسبب قصور الإفصاح **(Koholga and Jerry, 2016; Wang et al., 2018; Bushee et al., 2017; Chakrabarty et al., 2018; Saha, 2019)**.

يتمثل **الإتجاه الثاني** للاستدلال على تعدد التقارير المالية بأنها مدى قابلية قراءة الإفصاحات السردية التي تتضمنها التقارير المالية، ومدى سهولة فهم واستيعاب المعلومات التي تتضمنها، وذلك لعوامل تتعلق بخصائص النص المكتوب من حيث مدى صعوبة الصياغة اللغوية والنحوية المستخدمة في كتابته، حيث يمكن اعتبار أن القابلية للقراءة هي تعبير ضمني عن تعدد التقارير المالية، فالتقارير التي يصعب على مستخدميها قراءتها بسبب صعوبة الأسلوب المستخدم في كتابة هذه المعلومات هي تقارير معقدة **(Rennekamp, 2012; Wang et al, 2018; Lim et al, 2018)**، كما عرفت

دراسة (Edet (2013) تعقد التقارير المالية بأنها غموض المعلومات المفصح عنها سردياً بالتقارير المالية، بسبب التعقد الصياغي والبنائي Syntactical Complexity في الكلمات والعبارات والأجزاء الأخرى القابلة للتحديد والتي تكون الجمل النصية في التقرير. أخيراً يمكن القول أن صعوبة الأسلوب المستخدم في كتابة إفصاحات التقارير المالية، من حيث تعقد الصياغة اللغوية المجردة أو غموضها لسوء تركيبها أو إخفاء أو تداخل معناها، قد يحول دون قراءة وفهم ووصول مستخدمي التقارير المالية للمعلومات الهامة ذات القيمة التي تتضمنها هذه الإفصاحات، لذا تستند فلسفة هذا الإتجاه في تعريف التقارير المالية المعقدة تلك التقارير التي تحتوي على نصوص مستخدم في كتابتها أسلوب يحد من قدره القارئ على القراءة والفهم.

أما **الإتجاه الثالث** للاستدلال على تعقد التقارير المالية فيرى أن الإدارة قد تعتمد إخفاء معلومات أو إعداد تقارير مالية تشمل قدراً من التضليل أو توصيل معلومات مضللة، حيث عرف مجلس التقرير المالي بالمملكة المتحدة مصطلح التعقد بأنه أي شيء يجعل التقرير المالي يصعب فهمه أو تفسيره وتحليله بما في ذلك المعلومات المنقوصة أو المفقودة والتفاصيل غير ذات الأهمية، مما يحجب عن مستخدمي التقارير المالية الصورة الصحيحة عن الأداء المالي للمنشأة (FRC, 2009).

في ضوء العرض السابق لأتجاهات أو دلالات تعقد التقارير المالية فإنه يمكن تعريفها بأنها "الصعوبة التي تواجه مستخدمي التقارير المالية عند قراءة التقارير المالية إما لتزايد مستوى الإفصاح أو تعقد أسلوب صياغته بشكل يحد من قدرتهم على استخلاص وفهم المعلومات الملائمة واستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة في التوقيت المناسب أو إخفاء متعمد في بعض المعلومات التي لا ترغب الإدارة أن يطلع عليها أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة بالمنشأة".

في ضوء تعريف تعقد التقارير المالية، فقد اهتمت العديد من الدراسات بمحدداتها للعمل على تقليلها والسيطرة عليها؛ لعل من هذه المحددات هو تعرض المنشآت لمخاطر التعثر المالي من جهة، وقيام إدارات المنشآت بالعديد من الممارسات التي من شأنها التلاعب أو التحكم في الأرباح من جهة أخرى، حيث يمكن تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ستة أقسام، يتناول القسم الأول طبيعة المشكلة، أما القسم الثاني فيتناول الدراسات السابقة وتطوير الفروض، على أن يهتم القسم الثالث بعرض متغيرات الدراسة والنموذج البحثي، أما القسم الرابع فيتناول أسلوب الدراسة، على أن يكون القسم الخامس خاص بتحليل النتائج الأحصائية ومناقشتها، وأخيراً فإن القسم السادس يعرض نتائج الدراسة.

(١) طبيعة المشكلة:

إنطلاقاً من اهتمام هذه الدراسة بمحددات تعقد التقارير المالية؛ هذا مع التركيز على كل من تعرض المنشآت لخطر التعرض للتعثر المالي من جهة، ومدى قيام إدارة المنشأة ببعض الممارسات بغرض التحكم في أرباحها، حيث يتم عرض مدى تأثير كل من هذه المحددات على تعقد التقارير المالية، كما يلي:

١/١ أثر التعثر المالي على تعقد التقارير المالية:

ترى العديد من الدراسات أن التعثر المالي Financial Distress هو أول مراحل فشل المنشأة. بمعنى آخر، فإن التعثر المالي هو حالة المنشأة قبل حدوث الفشل المالي الكامل، حيث تكون المنشأة غير قادرة على سداد ديونها بالكامل بالرغم من امتلاكها لأصول ثابتة يصعب تحويلها إلى سيولة تمكنها من سداد ديونها. لا يُعد التعثر المالي نتيجة فورية أو لحظية لتصرف معين، ولكن هي نتيجة لمجموعة من الأعمال والممارسات المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض بحيث ينتج عنها قصور موارد المنشأة على توليد موارد اقتصادية تكفي لسداد التزاماتها (حازم، ٢٠١٦).

إن التعرض إلى التعثر المالي يثير تساؤل حول الفرق بين التعثر المالي Financial Distress والعسر المالي Insolvency والفشل Failure والأفلاس Bankruptcy، وبالتالي فإن عرض تعريف واضح للتعثر المالي لا يتم إلا من خلال عرض مفهوم المصطلحات الأخرى لتوضيح الحدود الفاصلة بينهم. يُعرف العسر المالي Insolvency بأنه انخفاض القوة الإيرادية للمنشأة بالشكل الذي يزيد احتمال عدم قدرتها على سداد التزاماتها في مواعيد استحقاقها، سواء كانت التزامات قصيرة الأجل، وهو ما يعرف بالعسر المالي الفني Technical Insolvency، أو كانت التزامات طويلة الأجل، وهو ما يعرف بالعسر المالي الحقيقي أو القانوني Real Insolvency. أما الفشل المالي Financial Failure هو انخفاض قيمة أصول المنشأة بحيث تكون أقل من التزاماتها، والفشل الاقتصادي Economic Failure هو عدم قدرة المنشأة على تحقيق إيرادات تغطي تكاليفها، والفشل القانوني Legal Failure هو عدم قدرة المنشأة على سداد كافة التزاماتها بشكل كامل ولفترة طويلة من الزمن مما يضطرها لأشهر إفلاسها وتصفيتها. وأخيراً فإن الإفلاس Bankruptcy فهو الحالة التي تتوقف المنشأة بشكل كامل عن سداد ديونها، مع عدم إمكانية تصحيح أوضاع المنشأة

مالياً، حيث يتم إشهار الأفلاس بناء على طلب المنشأة أو دائنوها، وهي مرحلة من مراحل حياة المنشأة (أشرف، ٢٠٢٢).

في ضوء عرض تعريف بعض المصطلحات المترتبة بالتعثر المالي، يمكن تعريف التعثر المالي بأنه عدم قدرة المنشأة على سداد ديونها في الوقت المحدد، وهو ما قد يؤدي إلى الأفلاس في حالة عدم قدرة المنشأة على تصحيح أوضاعها المالية، حيث تكون مصروفاتها الحقيقية تتجاوز إيراداتها (Chamboko, 2017). في هذا الصدد يمكن القول أن التعثر المالي يختلف عن المفاهيم الأخرى السابقة، ففي الوقت الذي يهتم فيه التعثر المالي بقدرة المنشأة ككل في سداد التزاماتها، يهتم العسر المالي بقدرة إيرادات المنشأة فقط على سداد الالتزامات، كما يهتم الفشل المالي بقدرة إيرادات المنشأة على تغطية تكاليفها، أما الفشل الاقتصادي فيهتم بقدرة أصول المنشأة على تغطية التزاماتها. هذا، ويشير الباحث إلى وجود نوع من التقارب بين التعثر المالي والفشل القانوني، كما يؤكد الباحث أن التعثر المالي هو مرحلة أولى في الفشل المالي.

تتعدد أسباب التعثر المالي؛ لعل منها أسباب خارجة عن إرادة المنشأة، مثل وجود منافسة شديدة بين المنشآت كبيرة وصغيرة الحجم، أو سيادة حالات من الكساد أو الاضطرابات الاقتصادية، أو حدوث تقلبات حادة في أسعار الصرف، أو صدور بعض القرارات الحكومية الجديده. في المقابل هناك عدد من الأسباب الداخلية للتعثر المالي؛ لعل منها عدم توافر الكوادر المؤهلة للتعامل مع المستجدات التكنولوجية والمالية، أو ارتفاع تكلفة رأس المال، أو وجود خلل في هيكل تكاليف المنشأة (أشرف، ٢٠٢٢).

أما فيما يتعلق بتأثير تعرض المنشآت للتعثر المالي على مستويات تعقد التقارير المالية، فقد ايدت الكثير من الدراسات السابقة أن إدارة المنشأة التي تتعرض للتعثر المالي قد ترغب في تحسين صورتها الذهنية أمام الأطراف ذوي العلاقة بالمنشأة، وبخاصة حملة الأسهم، حيث تسعى المنشأة لعدد من الأدوات التي من شأنها توصيل صورته مضملة عن أداء المنشأة؛ لعل منها العمل على زيادة مستويات تعقد التقارير المالية، أو بمعنى آخر تسعى إدارة المنشأة التي قد تعاني من التعرض للتعثر المالي إلى تضليل الأطراف ذوي العلاقة بها من خلال زيادة مستويات تعقد التقارير المالية (حازم، ٢٠١٦؛ عبد الوهاب، ٢٠١٧; Le and Small, 2020; Wan-Hussin, 2009).

تتأثر العلاقة بين تعرض المنشأة للتعثر المالي وتعقد التقارير المالية بعدد من المحددات؛ لعل منها (١) جودة المراجعة، فكلما تحسنت جودة المراجعة كلما تمكن مراجع الحسابات الخارجي من العمل

د. وليد شحاته محمد قاسم سليمان أثر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح

على تقليل فرص تضليل الأطراف ذوي العلاقة حيث تعمل على تقليل مستويات تعقد التقارير المالية، حتى لو كانت المنشأة تتعرض لتعثر مالي، (٢) جودة آليات الحوكمة، حيث أن وجود آليات حوكمة منضبطة يقلل من فرص تعرض المنشأة للتعثر المالي من جهة ويحكم أداء الإدارة في إعداد تقارير مالية أقل غموضاً وتعقيداً من جهة أخرى.

٢/١ أثر ممارسات إدارة الأرباح على تعقد التقارير المالية:

في ضوء نظرية الوكالة، هناك تعارض في المصالح بين الطرف الأصيل، مثل حملة الأسهم، والذين يسعون إلى تعظيم ثروتهم في المنشآت من جهة، والوكيل، مثل الإدارة، والذين يسعون إلى تعظيم عوائدهم من إدارة المنشأة من جهة أخرى، حيث تلجأ الإدارة في بعض الحالات إلى عدد من التصرفات والتي من خلالها يمكن التأثير على الأرباح المنشورة، وهو ما يعرف بممارسات "إدارة الأرباح Earnings Management".

تشير ممارسات إدارة الأرباح Earnings Management كما وصفتها دراسة Healy and Wahlen(1999) إلى قيام الإدارة باستخدام الأحكام والتقدير المسموح بها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، سواء لأغراض القياس المحاسبي أو عند إعداد التقارير المالية، بغرض تعديل مضمونها؛ بحيث تعكس مستوى معيناً من الأداء الاقتصادي للمنشأة، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق غرض معين للإدارة تجاه بعض مستخدمي هذه التقارير، أو للتأثير على عوائد تعاقدية تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

يمكن القول بأن السمة التي تميز إدارة الأرباح عن غيرها من طرق التأثير على رقم الربح المنشور، هي أنها تتم في حدود ما تسمح به المبادئ المحاسبية المتعارف عليها Generally Accepted Accounting Principles (GAAP)، والتي تسمح لإدارة المنشأة بمساحة من الاختيار سواء عند قياس الأحداث المحاسبية أو عند التقرير عنها، فمكمن الخطورة في ممارسات إدارة الأرباح في أنها تُعد سلوكاً متعمداً من جانب الإدارة، الأمر الذي قد يدفع الإدارة إلى إساءة استخدام هذه الممارسات لتحديد اتجاه الأرباح المحاسبية حسب الغرض الذي تنشئ تحقيقه للتأثير على قرارات الأطراف ذوي العلاقة بغرض تحقيق مصالح خاصة بالإدارة، مما قد يترتب عليه نقل الثروة من طرف إلى آخر (مدثر، ١٩٩٩).

هناك وسائل متعددة لممارسات إدارة الأرباح: لعل أكثرها شيوعاً، هو استخدام البنود التي تشكل الجزء المستحق من الأرباح المحاسبية، والذي يجعلها تختلف عن التدفقات النقدية المرتبطة بالتشغيل نتيجة لتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، وتعرف هذه البنود بالاستحقاقات، وهي عبارة عن الفرق بين صافي الدخل والتدفقات النقدية التشغيلية، وتتضمن استحقاقات غير اختيارية (لا توفر أي دافع لإدارة الأرباح)، واستحقاقات اختيارية (وهي التي يتم استخدامها للقيام بممارسات إدارة الأرباح)، وتتسم الأخيرة بأن آثارها تنعكس مستقبلاً مما يجعل ممارسات إدارة الأرباح تتسم بالديناميكية. هذا ويمكن استخدام

أسلوب آخر لممارسة إدارة الأرباح من خلال إدارة المعاملات الفعلية Real Activities Earnings Management، من خلال تعجيل أو تأخير الاعتراف بإيرادات المبيعات في نهاية الفترة المالية، بل وقد تمتد إلى استبعاد بعض الأنشطة وما يرتبط بها من نفقات؛ مثل الإعلان والصيانة والبحوث والتطوير قبل انتهاء السنة المالية (Gao and Shrieves, 2002 ; Mohanram, 2003).

بالتركيز على الاستحقاقات الاختيارية، تشير العديد من الدراسات المحاسبية إلى وجود استراتيجيتين لممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية، حيث يمكن للإدارة اتباعها للتأثير على رقم الربح المنشور وهما (Mohanram, 2003):-

- التأثير في رقم الربح الذي تسفر عنه القوائم المالية بغرض زيادته، وذلك عندما تقترب أرباح المنشأة من مستوى الربح المستهدف فتزداد الحوافز لتحقيق أرباح تجاوز هذا المستوى، كأن يتم رسملة النفقات التي تعالج كمصروفات، تقليل مخصص الديون المعدومة، وزيادة تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة، وقد يكون ذلك رغبة في بيان مدى التحسن في أداء المنشأة، أو رغبة في بيان مدى التفوق على توقعات المحللين، أو على الأقل الوفاء بها أو لزيادة مكافآت المديرين وتحقيق الأمان الوظيفي، أو رغبة في الوفاء بشروط بعض الاتفاقيات التعاقدية التي تبرمها المنشأة وتتأثر برقم الربح المنشور.
- التأثير في رقم الربح الذي تسفر عنه القوائم المالية بغرض تخفيضه، ويحدث ذلك عادة في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: عندما تحقق المنشأة أرباحاً تقل كثيراً عن مستوى الربح المستهدف، ويصبح الدخل في ممارسات إدارة الربحية بغرض زيادة الربح أمراً مكلفاً بالنسبة للمنشأة، فتلجأ إلى ممارسات إدارة الربحية بغرض تخفيض الربح كوسيلة لترحيل الدخل للفترة المقبلة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال زيادة تكاليف إعادة الهيكلة وزيادة المخصصات.

الحالة الثانية: عندما تحقق المنشأة أرباحاً أعلى بكثير من مستوى الربح المستهدف، حيث قد يتوفر الحافز لدى المنشأة لتخفيض الأرباح، وذلك بغرض الاحتياط للسنوات القادمة، والتي قد تقل فيها الأرباح عن المستوى المستهدف وخاصة عندما تنخفض المنافع المترتبة على تجاوز المستوى المستهدف من الأرباح، كأن يتم تحديد مستويات مستهدفة أعلى مستقبلاً في ضوء الأرباح الفعلية الحالية مما يجعل المستويات المستهدفة المستقبلية صعبة التحقيق.

الحالة الثالثة: عندما تسعى الإدارة إلى الحفاظ على مستويات السيولة المتاحة داخل المنشأة،

حيث تعمل الإدارة على تقليل رقم الربح المفصح عنه بغرض الحد من توزيعات الأرباح القابلة للتوزيع والتي سوف تكون موزعه فيما بعد، أو لتحقيق وفرات ضريبية، أو لتخفيف الضغوط السياسية من حكومات الدول المضيفة للمنشأة.

قد تكون ظاهرة إدارة الأرباح ظاهرة مرغوبة إلى حد ما، وذلك لامتناس التقلبات غير العادية في الأرباح من خلال ترحيل أي من التكاليف أو الإيرادات من فترة محاسبية لأخرى وهو ما يعرف " بتمهيد الدخل Income Smoothing"، الأمر الذي يضمن تدفقاً مستمراً ومنتظماً من التوزيعات النقدية، وينقل معلومات مفيدة إلى المستثمرين عن النمو المنتظم لأرباح المنشأة، وهو ما ينعكس إيجاباً على أسعار أسهمها وعلى قيمة المنشأة التي تتحقق لحملة الأسهم (Bitner and Dolan, 1996 ; Tucker and Zarowin, 2006).

نظراً لأن الربح الحقيقي للمنشأة لن يتحقق إلا في نهاية عمر المنشأة، وحتى يمكن للمنشآت أن تقوم بالتقرير عن نتائج الأعمال وإعداد القوائم المالية بصورة دورية، عليها أن تقوم بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، حيث يقوم المديرون باختيار السياسات المحاسبية وتقدير كيفية تطبيقها، ومن ثم يمكن القول بأن ممارسات إدارة الربحية تعتبر نتيجة حتمية لتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي، وبالتالي يجب على الإدارة أن تمارس عملية الاختيار بشيء من الحذر خشية أن تؤدي في النهاية إلى نوع من الغش والخداع في القوائم المالية.

أما فيما يتعلق بتأثير ممارسات إدارة الأرباح على مستويات تعقد التقارير المالية، فقد أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن القيام بممارسات إدارة الأرباح يحتاج إلى عدد من الأدوات المساعدة حتى يمكن أن يتحقق الهدف من تلك الممارسات والمتمثل في توصيل نتيجة مضللة للاطراف ذوي العلاقة بالمنشأة، وبخاصة حملة الأسهم، حيث تقوم الإدارة ، جنباً إلى جنب، بالعمل على زيادة مستويات غموض أو التضليل أو تعقد التقارير المالية. حيث تكون هذه التصرفات واحدة باختلاف دوافع الإدارات، فقد تلجأ الإدارة إلى استخدام تلك ممارسات إدارة الأرباح لزيادة الربح المفصح عنه عندما تواجه انخفاضاً في ربحها الحقيقي وهو ما يصاحبه زيادة في مستويات تعقد التقارير المالية في ذات الوقت (Li, 2008; Ajina et al., 2016; Pajuste et al., 2020; Alm El-Din et al., 2021). على النقيض مما سبق، يمكن أن تلجأ الإدارة إلى استخدام ممارسات إدارة الأرباح لتخفيض الربح المعلن، خاصة عندما يكون هدف الإدارة تقليل الضغوط السياسية التي قد تتعرض لها من الحكومات أو التحكم في

توزيعات الأرباح بغرض الحفاظ على السيولة داخل المنشأة أو تقليل العبء الضريبي التي قد يتم التعرض له مع تحقيق أرباح مرتفعة (Soliman,2019) وهو ما يدعمه بزيادة في مستويات الغموض في التقارير المالية لهذه المنشآت.

تتأثر العلاقة بين إدارة الأرباح ومستويات تعقد التقارير المالية بعدد من المحددات؛ لعل منها (١) مدى الانخفاض في ربحية المنشأة، فكلما انخفض مستوى الأرباح كلما زادت قوة العلاقة بين إدارة الأرباح وتعقد التقارير المالية (Li,2008; Alm- El Din et al., 2021)، (٢) مستويات السيولة المتاحة في المنشأة، فإدارة المنشأة التي تواجه أزمة في السيولة يكون لديها دوافع أقوى للتعطيم على نتائجها من خلال زيادة كل من ممارسات إدارة الأرباح ومستويات تعقد التقارير المالية (Pajuste et al.,2020)، (٣) وجود آليات حوكمة قوية، حيث أن إدارة المنشأة التي لديها آليات حوكمة قوية تقل فرصها في التلاعب في إدارة الأرباح وكذلك تقل فرص تعقد تقاريرها المالية.

٣/١ أثر التكامل بين التعثر المالي وإدارة الأرباح على تعقد التقارير المالية:

إن وجود تأثير مستقل لكل من التعثر المالي أو ممارسات إدارة الأرباح على تعقد التقارير المالية المنشورة قد يدعم فكرة أن تكامل كل من التعثر المالي وإدارة الأرباح معاً لهما تأثير أكثر نفاذاً على تعقد التقارير المالية، حيث تكون نقطة البداية بالتأكيد على وجود علاقة قوية بين **تعرض المنشآت للتعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح**، حيث أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى أن إدارة المنشأة التي تعاني من التعرض لخطر التعثر المالي تسعى إلى إخفاء حقيقة موقفها عن كافة الأطراف الخارجية ذات العلاقة بالمنشأة، وتعمل على تقديم نتائج مضللة حول حقيقة موقف المنشأة، وهذا الإخفاء أو التضليل يكون من خلال عدد من الأدوات؛ لعل من أهمها التحكم في المعلومات المقدمة في التقارير المالية والتي هي بمثابة أحد أهم الأدوات التي يستخدمها الأطراف الخارجية للحكم على أداء المنشأة واتخاذ القرارات المناسبة بخصوص الاستثمار في المنشأة، وقد يكون السبب في هذا التصرف هو إدعاء الإدارة أنها تعمل على مساعدة المستثمرين الحاليين على تجنب التعرض لخسائر نتيجة التعامل في أسواق الأوراق المالية على المنشأة محل التعامل، وبخاصة في حالة تزايد حجم المعلومات الحقيقية السلبية عن أداء المنشأة (Ranjbar and Amanollahi, 2018)، بشكل عام، يمكن القول أن إدارة المنشأة التي تواجه خطر التعرض للتعثر المالي تسعى إلى القيام ببعض من الممارسات التي من شأنها التحكم في أرباح هذه المنشآت.

إن التعرض للعلاقة بين التعرض للتعثر المالي وقيام المنشآت بممارسات إدارة الأرباح يطرح بعض التساؤلات؛ لعل التساؤل الأول يدور حول طبيعة توجيه إدارة المنشأة التي تواجه خطر التعرض للتعثر المالي. هل التوجيه يكون نحو زيادة أم تخفيض الأرباح؟، والإجابة عن هذا التساؤل يتوقف على توجه الإدارة؛ فقد تسعى الإدارة إلى تعظيم أرباحها المسجلة في التقارير المالية بغرض توصيل صورة ذهنية مفادها أن المنشأة في مرحلة آمنة ولا تتردد بأي عرض من أعراض التعثر المالي. أما إذا كان الغرض من تلاعب الإدارة في الأرباح هو الحفاظ على مستويات السيولة المتاحة في المنشأة أو تحاشي الضغوط الحكومية في حالة زيادة مستويات الأرباح، فقد تسعى الإدارة إلى تخفيض أرباحها بغرض تقليل حجم توزيعات الأرباح المتاحة وبالتالي تتمكن الإدارة، ولو جزئياً، من الاحتفاظ بجزء من السيولة المتاحة داخل المنشأة (Rakshit and Paul, 2020).

أما التساؤل الثاني فقد يدور حول المحددات التي من شأنها أن تتحكم في العلاقة بين التعرض للتعثر المالي والقيام بممارسات إدارة الأرباح؛ لعل من هذه المحددات (١) تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) International Financial Reporting Standards، حيث أن تطبيق هذه المعايير يساعد في التنبؤ بالتعرض المالي بصورة أكثر وضوحاً (Bodle et al., 2015)، هذا فضلاً عن أن هذا التطبيق يساعد بشكل كبير في ضبط الكثير من المعالجات المحاسبية والتي قد يكون من شأنها الحد من ممارسات إدارة الأرباح، (٢) ارتفاع جودة المراجعة، حيث أن ارتفاع جودة المراجعة تساعد في ضبط الممارسات المحاسبية، وبخاصة للمنشآت التي تعاني من التعثر المالي، وبالتالي يكون لها دور محوري في تقليل فرص الإدارة في التلاعب في الأرباح، حتى لو كانت المنشأة تعاني من التعثر المالي (Kurmiawati and Panggabean, 2019)، (٣) كفاءة آليات الحوكمة، حيث أن وجود آليات حوكمة جيدة يساعد في ضبط الأداء الإداري والمحاسبي، وخاصة مع المنشآت التي تواجه خطر التعثر المالي، وهو ما يؤكد دور الحوكمة في ضبط العلاقة بين مدى تعرض المنشأة للتعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح (Tarighi et al., 2022 ; Pratiwi et al., 2022 ; Viana et al., 2022).

في ضوء وجود علاقة إيجابية بين التعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح، يمكن القول أن كلاهما يسيران في نفس المسار الذي يعني وجود اتجاه من الإدارة على تضليل الأطراف ذوي العلاقة والذين يتخذون قراراتهم في ضوء المعلومات المتاحة عن المنشأة، حيث تكون الإدارة هي اللاعب الأول في توفير هذه المعلومات، حيث تسعى الإدارة، وبخاصة تلك التي تمر بمرحلة تعثر مالي مستخدمتاً في ذلك كل الأدوات المالية الممكنة للتلاعب في الأرباح بغرض التأثير في المعلومات المقدمة في التقارير المالية،

د. وليد شحاته محمد قاسم سليمان أثر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح

حيث تسعى الإدارة لتقديم معلومات مضللة من خلال زيادة مستويات غموض أو تعقد التقارير المالية. أخيراً، إن إدارة المنشأة التي تعاني بشكل كبير من التعرض للتعثر المالي تسعى إلى زيادة استخدام ممارسات إدارة الأرباح وزيادة مستويات تعقد التقارير المالية بغرض توصيل معلومات مضللة عن الأداء الحقيقي للمنشأة، والذي قد يكون في الغالب سلبياً.

٢) الدراسات السابقة وتطوير الفروض:

في ضوء عرض طبيعه المشكلة والعلاقات بين متغيرات الدراسة يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى ثلاث مجموعات، وهم كما يلي:

١/٢ الدراسات السابقة التي تناولت أثر التعثر المالي على إدارة الأرباح:

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين تعرض المنشآت للتعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح، سواء كانت من خلال استخدام الاستحقاقات الاختيارية أو ممارسة الأنشطة الحقيقية؛ لعل أول الدراسات التي يعرضها الباحث هي دراسة [Bisogno and De-Luca \(2015\)](#) والتي قامت بالتطبيق على عدد من المنشآت ذات الملكية العائلية، وبخاصة المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم Small and Meduim Entities (SMEs)، حيث توصلت الدراسة إلى أن أحد أهم أسباب القيام بممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية، هو تخفيف حدة المعاناه التي تتعرض لها المنشآت المتعثرة مالياً حتى تتمكن من تأمين توافر تمويل خارجي في حالة الحاجة له، وقد تم التطبيق على عينة من المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية الإيطالية، وبخاصة تلك المنشآت التي تعاني من تعثر مالي. أيدت دراسة [Agrawal and Chatterjee \(2015\)](#) النتائج السابقة حيث أثبتت أن المنشآت التي تقوم بممارسات مرتفعة لإدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية، هي منشآت أقل تعرضاً لخطر التعثر المالي؛ هذا فضلاً عن أن المنشآت ذات القدرة المرتفعة على تغطية تدفقاتها النقدية ليس لديها حافز على قيامهم بممارسات إدارة الأرباح، وهذا بالتطبيق على ١٥٠ منشأة تعاني من التعثر المالي ومسجلة في سوق الأوراق المالية الهندية عن الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٤.

أستكمالاً للنقاش حول أثر تعرض المنشآت للتعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح فقد أثبتت دراسة [Hassanpoor and Ardakani \(2017\)](#) أن المنشأة المقبلة على التعرض للتعثر المالي تلجأ إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، سواء باستخدام الاستحقاقات الاختيارية أو إدارة الأنشطة الحقيقية، بغرض توجيه الربح بما يخدم مصالح الإدارة وللتغطية على خطر التعرض للتعثر المالي، وهذا بالتطبيق على عينة من ١٣٣ منشأة مسجلة في سوق الأوراق المالية الإيرانية عن الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٤، إلا أن دراسة [Hassan et al. \(2018\)](#) لم تصل إلى نتيجة قاطعة حول طبيعة العلاقة بين التعرض للتعثر المالي وجودة التقارير المالية. ففي جزء من العينة، لم تصل الدراسة لوجود علاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا بالتطبيق على ١٣٩ منشأة إيرانية، في حين أن الجزء الآخر من العينة فقد أثبت أن

المنشآت التي تتعرض للتعثر المالية تقوم بزيادة ممارسات إدارة أرباحها، وهذا بالتطبيق على ٥٧ منشأة عراقية، حيث تمثلت الفترة التي تناولتها كامل العينة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥.

في نفس السياق فقد أثبتت دراسة (Ranjbar and Amanollahi (2018 وجود علاقة بين تعرض المنشآت للتعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية، وهذا بالتطبيق على عينة من المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية الإيرانية عن الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، كما أكدت هذه الدراسة على تميز المنشآت التي تزيد معها الملكية المؤسسية ونمو المبيعات السنوية على تنامي ممارسات إدارة الأرباح فيها. كما أيدت دراسة (Kurniawati and Panggabean (2019 هذه النتيجة عندما توصلت إلى أنه كلما زاد حجم المنشأة أو زادت فرص تعرضها للتعثر المالي زادت ممارسات إدارة الأرباح فيها، والعكس صحيح، هذا فضلاً عن عدم وجود تأثير لجودة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح، حيث قامت هذه الدراسة بالتطبيق على عينة من ١٢ بنكاً مسجلاً في سوق الأوراق المالية الأندونيسية عن الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩.

تماشياً من سلسلة الدراسات السابقة فقد توصلت دراسة (Jacoby et al. (2019 إلى أن إدارة المنشأة التي تتعرض بصورة أكبر للتعثر المالي تتدخل بصورة أكبر في إعداد قوائمها المالية مقارنة بالمنشآت الأقل تعرضاً للتعثر المالي، كما أكدت هذه الدراسة على أن زيادة مستويات وجود الإنتماءات السياسية يضعف من العلاقة بين التعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح، حيث قامت هذه الدراسة بالتطبيق على عينة من المنشآت غير المالية المسجلة في أسواق الأوراق المالية الصينية عن الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٩. على العكس مما سبق، فقد أثبتت دراسة (Li et al. (2020 أن المنشآت التي تعاني من زيادة فرص التعثر المالي تسعى إلى تقليل ممارسات إدارة الأرباح، سواء باستخدام الاستحقاقات الاختيارية أو الأنشطة الحقيقية، كما أكدت الدراسة على وجود دور محفز لجودة الرقابة الداخلية على العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا بالتطبيق على عينة من المنشآت الصينية عن الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥.

أكدت دراسة (Rakshit and Paul (2020 وجود علاقة بين تعرض المنشأة للتعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح، حيث أكدت أن المنشآت التي تتعرض لخطر التعثر المالي تسعى إلى تخفيض أرباحها، هذا فضلاً عن المنشآت ذات الربحية أو معدلات نمو المرتفعة تسعى بشكل أكبر إلى زيادة ممارساتها في إدارة الأرباح، في حين أن المنشآت ذات معدلات تغطية تدفقات نقدية أو رافعة مالية

مرتفعة تقل معها ممارسات إدارة الأرباح، وقد قامت هذه الدراسة بالتطبيق على عينة من ٣٠ منشأة مسجلة في سوق الأوراق المالية الهندية عن الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٩. كما أكدت دراسة (El Deeb and Ramadan (2020 بالتطبيق على ٤٢ منشأة مسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٧، على أن المنشآت التي تتعرض إلى التعثر المالي أو جودة المراجعة بصورة أكبر تقل معها ممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن عدم وجود أثر معنوي لحجم المنشأة على ممارسات إدارة الأرباح.

قامت دراسة (Monir (2021 باختبار العلاقة بين تعرض المنشأة للتعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح، وذلك بالتطبيق على عينة من ١٠١ منشأة مسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، حيث توصلت الدراسة إلى أن المنشآت التي تتعرض بصورة أكبر لتعثر المالي أو كبيرة الحجم تقوم بقدر أكبر من ممارسات إدارة الأرباح، هذا فضلاً عن زيادة حجم المنشأة يزيد من قوة العلاقة بين متغيرات الدراسة الرئيسية. هذا وقد اخذت دراسة (Feni (2022 منحني جديد حين درست تأثير جائحة كورونا على العلاقة بين هذه المتغيرات، وهذا بالتطبيق على عينة من المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية الاندونيسية عن الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، حيث توصلت الدراسة إلى أن المنشآت التي تتعرض بصورة أكبر للتعثر المالي تسعي بصورة إلى القيام بممارسات إدارة الأرباح بصورة أكبر بغض النظر عن تأثير الجائحة.

أستكمالاً للدراسات المهمة بقياس أثر تعرض المنشأة للتعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح، وبخاصة في الأسواق المالية الناشئة، فقد قامت دراسة (Tarighi et al. (2022 باختبار هذه العلاقة على عينة من المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية الإيرانية عن الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨، حيث أثبتت أن انخفاض جودة التقارير المالية للمنشآت التي تتعرض للتعثر المالي حيث تسعي إدارتها لتضليل حملة الأسهم حول أداءهم المالي، هذا فضلاً عن أن زيادة المعاملات الخاصة بالأطراف ذوي العلاقة من خلال القروض تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح، حيث يعمل مديرو هذه المنشآت إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح بغرض توسيع قاعدتها في الحصول على قروض. في دراسة ليست ببعيد عن الدراسة السابقة، فقد قامت دراسة (Pratiwi et al. (2022 باختبار الدور الوسيط لأليات الحوكمة على العلاقة بين تعرض المنشأة للتعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح على عدد ١٨٥ من المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية الاندونيسية، مع التركيز على قطاع الاستثمار العقاري، عن الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠١٩، حيث أثبتت الدراسة وجود أثر لتعرض المنشأة للتعثر المالي على ممارسات إدارة

الأرباح بها، فضلاً عن وجود أثر محفز للجنة المراجعة على العلاقة بين التعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح.

هذا وقد قامت دراسة (Viana et al. (2022) باختبار أثر تعرض المنشأة للتعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح، مع الاهتمام بدور المراجع الخارجي على هذه العلاقة، بالتطبيق على عينة من ٣٣٤٥٥ مفردة من المنشآت المسجلة في ٢٠ سوق مالية ناشئة، خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٨، حيث أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين متغيرات الدراسة الرئيسة، هذا فضلاً عن أن الاعتماد على أحد مكاتب مراجعة الحسابات الأربعة الكبار يقلل من حجم ممارسات إدارة الأرباح، وأخيراً فإن وجود آليات حوكمة جيدة يقلل من قوة العلاقة بين تعرض المنشأة للتعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح.

من خلال عرض الدراسات يتضح اتفاق جزء كبير من الدراسات أن إدارة المنشآت التي تتعرض بشكل أكبر لخطر التعثر المالي تسعى إلى التحكم في أرباحها بالشكل الذي يعمل على تقليل الضغوط التي تواجهها من خلال ما يسمى بممارسات إدارة الأرباح، هذا باستثناء دراسة Hassan et al.(2018) ودراسة (El Deeb and Ramadan (2020) ودراسة (Li et al. (2020، وبالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، كمثال لسوق أوراق مالية ناشئة، يمكن صياغة الفرض البحثي لوصف تأثير التعرض للتعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح كما يلي:

الفرض الأول: هناك تأثير احصائي ذو دلالة معنوية لتعرض المنشآت للتعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح.

٢/٢ الدراسات السابقة التي تناولت أثر إدارة الأرباح على تعقد التقارير المالية:

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين قيام المنشأة ببعض ممارسات إدارة الأرباح وتعدد تقاريرها المالية؛ لعل أول الدراسات التي يعرضها الباحث هي دراسة (Li (2008) التي تناولت أثر كل من الأداء المالي واستمرارية الأرباح على قابلية التقارير المالية للقراءة، وهذا بالتطبيق على عدد من المنشآت الأمريكية المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣، حيث أثبتت الدراسة زيادة مستويات صعوبة قراءة التقارير المالية للمنشآت ذات الربح المنخفض، هذا فضلاً عن نقص مستويات صعوبة قراءة التقارير المالية كلما زادت استمرارية أرباح المنشأة. في نفس السياق فقد اختبرت دراسة (Ajina et al.(2016) العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وقابلية القوائم المالية للقراءة، بالتطبيق على ١٦٣ شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية الفرنسية خلال الفترة من

٢٠١٠ إلى ٢٠١٣، حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي سلبي لمستويات الاستحقاقات الاختيارية على قابلية التقارير المالية للقراءة، فالمنشأة تدير ربحها بغرض زيادة مستويات صعوبة قراءة تقاريرها المالية.

على نفس النهج فقد أيدت دراسة [Pajuste et al.\(2020\)](#) النتائج السابقة حين أكدت وجود علاقة إيجابية بين قيام المنشآت بممارسات إدارة الأرباح وتعدد تقاريرها المالية، وبخاصة مع المنشآت ذات السيولة المرتفعة، إلا أن الدراسة قد أكدت كذلك أنه باستخدام المستويات المرتفعة من جودة المراجعة، تعمل إدارة المنشأة ذات السيولة المنخفضة التعقيم على النتائج المالية السلبية من خلال زيادة مستويات تعدد التقارير، وقد تحققت هذه النتائج بالتطبيق على عدد من المنشآت التي تعمل في نطاق دول الباطن خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٦. هذا وقد ناقشت دراسة [Alm El-Din et al. \(2021\)](#) العلاقة بين الحمل الزائد للمعلومات وتعدد التقارير المالية بالتطبيق على عدد من المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية المصري، وبخاصة EGX100 خلال الفترة الزمنية من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٨، حيث أثبتت وجود علاقة عكسية بين قابلية التقارير المالية للقراءة والقيام بالافصاح الاختياري، فالمنشآت المصرية التي تقوم بالافصاح الاختياري تكون قوائمها أكثر تعقيداً (أو أقل قابلية للقراءة)، هذا فضلاً عن أن المنشآت ذات الربحية المنخفضة أو التي تقوم بحجم أكبر من ممارسات إدارة الأرباح يزداد معها المعلومات المفصحة عنها بشكل اختياري، ويقل معها قابلية تقاريرها المالية للقراءة.

من خلال عرض الدراسات يتضح وجود شبه اتفاق حول أن قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح يجعلها تسعى إلى زيادة مستويات تعدد التقارير المالية بهدف توصيل نتائج مضملة لمستخدمي هذه التقارير، وبالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية، باعتبارها أحد الأسواق المالية الناشئة، يمكن صياغة الفرض البحثي لوصف تأثير ممارسات إدارة الأرباح على تعدد التقارير المالية فيما يلي:

الفرض الثاني: هناك تأثير احصائي مباشر ذو دلالة معنوية بين قيام المنشآت بممارسات إدارة الأرباح على تعدد تقاريرها المالية.

٣/٢ الدراسات السابقة التي تناولت أثر التعثر المالي على تعقد التقارير المالية:

تعددت الدراسات التي تناولت العلاقة بين تعرض المنشآت للتعثر المالي وتعقد تقاريرها المالية، لعل أول الدراسات التي يعرضها الباحث دراسة (Wan-Hussin 2009) التي تناولت تأثير كل من لجان المراجعة وتعرض المنشآت للتعثر المالي على جودة تقاريرها المالية، بالتطبيق على عدد من المنشآت المسجلة في سوق الأوراق المالية الماليزية عن عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير لتعرض المنشآت لخطر التعثر المالي على جودة التقارير المالية السنوية المتعلقة بهذه المنشآت. تعرضت دراسة حازم (٢٠١٦) لأختبار مدى تأثير تعرض المنشآت للتعثر المالي على مستويات التحفظ المحاسبي، بالتطبيق على عينة من المنشآت المسجلة في سوق الاوراق المالية المصرية عن الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، هذا وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة سلبية بين درجة التعثر المالي ومستوى التحفظ المحاسبي، بمعنى أنه كلما كانت المنشأة مستقره مالياً ولا تواجه صعوبات مالية كلما كانت أكثر تحفظاً في إعداد تقاريرها المالية.

استكمالاً للدراسات السابقة فقد تناولت دراسة عبد الوهاب (٢٠١٧) العلاقة بين تعرض المنشآت المالية للتعثر المالي وقيام إدارتها ببعض ممارسات الغش في تقاريرها المالية، حيث تم تجميع بيانات الدراسة من خلال قائمة استبيان تم استيفاءها بواسطة معدي التقارير المالية في عدد من المنشآت المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين تعرض المنشآت للتعثر المالي ووجود غش في تقارير المنشأة المالية، هذا فضلاً عن عدم وجود تأثير معنوي لكل من حجم المنشأة و حجم مكتب المراجعة على العلاقة بين التعرض للتعثر المالي ووجود غش في التقارير المالية. كما ناقشت دراسة Le and Smaili (2020) تأثير قابلية التقارير المالية للقراءة على تعرض المنشأة للتعثر المالي، وهذا بالتطبيق على عينة من المنشآت الأمريكية التي ذات الربحية المرتفعة عن الفترة من ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٩، هذا وقد توصلت الدراسة إلى اقتصار وجود علاقة ايجابية بين قابلية تقارير للقراءة وتعرض المنشأة لخطر التعثر المالي على المنشآت ذات الربحية المرتفعة فقط.

من خلال عرض الدراسات يتضح وجود اتفاق على أن إدارة المنشآت التي تتعرض لخطر التعثر المالي تسعى إلى تعقيد تقاريرها المالية بغرض تضليل مستخدمي هذه التقارير وإخفاء الحقائق الخاصة بتعرضهم لخطر التعثر المالي، وبالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية يمكن صياغة الفرض البحثي لوصف تأثير جودة المراجعة على عدم تماثل المعلومات فيما يلي:

الفرض الثالث: هناك تأثير احصائي مباشر ذو دلالة معنوية لتعرض المنشآت للتعثر المالي على تعدد تقاريرها المالية.

في ضوء الدراسات السابقة الخاصة بدراسة أثر تعرض المنشأة للتعثر المالي على تعدد التقارير المالية السنوية يتضح عدم وجود أي دراسة قامت باختبار التأثير غير المباشر لقيام المنشأة بممارسات إدارة الأرباح على هذه العلاقة، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الفرض التالي:

الفرض الرابع: هناك تأثير احصائي غير مباشر ذو دلالة معنوية لتعرض المنشآت للتعثر المالي على تعدد تقاريرها المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح.

(٣) متغيرات الدراسة والنموذج البحثي:

١/٣ متغيرات الدراسة:

يمكن تقسيم متغيرات الدراسة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهي:

١/١/٣ المتغير التابع ((Financial Reporting Complexity (FRC) تعدد التقارير المالية):

هناك العديد من المقاييس للتعبير عن تعدد التقارير المالية؛ لعل من أكثرها شيوعاً هو مقياس LIX ، والذي تم إعداده عام ١٩٦٨، حيث تم صياغة معادلة لاختبار قابلية قراءة النصوص المكتوبة، وتأخذ تلك المعادلة الشكل التالي (محمد، ٢٠٢٠):

مستوى سهولة القراءة = $100 \times ((\text{عدد الكلمات المكونة من أكثر من ستة حروف} / \text{إجمالي عدد الكلمات الواردة في النص}) + (\text{إجمالي عدد الكلمات الواردة في النص} / \text{إجمالي عدد الجمل الواردة في النص}))$

تتمثل مستويات سهولة القراءة وفقاً لمعادلة LIX فيما يلي: إذا كانت النتيجة من ٢٠ حتى ٢٩ يكون النص سهلاً جداً، إذا كانت النتيجة من ٣٠ حتى ٣٩ يكون النص سهلاً، أما إذا كانت من ٤٠ حتى ٤٩ يكون النص متوسط الصعوبة، ومن ٥٠ حتى ٥٩ يكون النص صعباً، وأخيراً إذا كانت النتيجة ٦٠ فأكثر يكون النص صعباً جداً. ولتحقيق مزيد من التجانس بين المتغيرات البحثية فقد قام الباحث بحساب اللوغاريتم الطبيعي لقيم LIX، فكلما زادت القيمة دل هذا على ارتفاع مستويات تعدد التقارير المالية، والعكس صحيح.

٢/١/٣ المتغير المستقل (Financial Distress (FD) التعثر المالي):

تعدد مقاييس التعثر المالي، وفي هذا الصدد يتناول الباحث المقاييس التالية للتعبير عن التعثر المالي؛ وهي:

١/٢/١/٣ مقياس Altman (1968):

اعتمد مقياس Altman (1968) علي قياس التعثر المالي باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{Altman Z score} = 1.2X_1 + 1.4X_2 + 3.3X_3 + 0.6X_4 + X_5$$

حيث أن:

Altman Z score : مؤشر التعثر المالي

X1 : رأس المال العامل ÷ إجمالي الأصول

X2 : الأرباح المحتجزة ÷ إجمالي الأصول

X3 : صافي الربح قبل الفوائد والضرائب ÷ إجمالي الأصول

X4 : القيمة السوقية لحقوق الملكية ÷ القيمة الدفترية لأجمالي

الالتزامات

X5 : صافي المبيعات ÷ إجمالي الأصول

بشكل عام فإن درجة التعرض للتعثر المالي تزداد كلما قلت قيمة Altman Z score، فإذا كانت القيمة أكبر من ٢,٩٩ تكون المنشأة في منطقة الأمان، أما إذا كانت القيمة من بين ١,٨٨ و ٢,٩٩ تكون المنشأة في المنطقة الرمادية، أي أنها لا تتعرض للتعثر ولكن يتوقع لها أن تتعرض للتعثر مستقبلاً، أما إذا قلت القيمة عن ١,٨٨ فإن المنشأة تتعرض بشكل مباشر وكبير لخطر التعثر المالي.

٢/٢/١/٣ مقياس Cindik et al. (2021):

في ضوء وجود بعض الانتقادات لنموذج Altman؛ لعل منها أن X_5 في النموذج السابق لا تمثل فرقاً بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة ولا تعكس أي اختلافات من صناعة إلى أخرى، فقد تم إصدار نموذج جديد للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات غير الصناعية المسجلة بالبورصة يحتوي على جميع النسب الواردة في النموذج الأول عدا X_5 ، مع تغيير الوزن

النسبي للمتغيرات الأربعة الواردة في النموذج الأول، وبناء على ذلك تم صياغة نموذج جديد يأخذ شكل المعادلة التالية (Cindik et al., 2021):

$$\text{Cindik Z score} = 6.56 X_1 + 3.26 X_2 + 6.72 X_3 + 1.05X_4$$

وبما لا يختلف عن النموذج الأول فإن درجة التعرض للتعثر المالي تزداد كلما قلت قيمة Cindik Z score، فإذا كانت القيمة أكبر من ٢,٦٠ تكون المنشأة في منطقة الأمان، أما إذا كانت القيمة من بين ١,١٠ و ٢,٦٠ تكون المنشأة في المنطقة الرمادية، أي أنها لا تتعرض للتعثر ولكن يتوقع لها أن تتعرض للتعثر مستقبلاً، أما إذا قلت القيمة عن ١,١٠ فإن المنشأة تتعرض بشكل مباشر وكبير لخطر التعثر المالي.

بشكل عام فإن هذه المقاييس هي مقاييس عكسية، أي أن زيادة القيم تعني انخفاض تعقد التقارير المالية، أما نقص هذه القيم تعني زيادة فرص تعقد التقارير المالية.

٣/١/٣ المتغير الوسيط (Earnings Management (EM) إدارة الأرباح):

تتعدد مقاييس إدارة الأرباح ، وفي هذا الصدد يتناول الباحث المقاييس التالية للتعبير عن حجم ممارسة إدارة الأرباح داخل المنشأة؛ وهي:

١/٣/١/٣ نموذج Modeifed Jones:

بدأ Jones (1991) بإعداد نموذج لتقدير ممارسات إدارة الأرباح حيث أفترض أن الاستحقاقات غير الاختيارية غير ثابتة على مدار الزمن، لذلك يبدأ هذا النموذج بتقدير الاستحقاق غير الاختياري، ثم بعد ذلك يتم تقدير الاستحقاق الاختياري والذي يمثل الفرق بين الاستحقاق الكلي والاستحقاق غير الاختياري.

في هذا الصدد فقد رأت دراسة Dechow et al. (1995) أن نموذج Jones (1991) يؤدي إلى قياس غير دقيق لإدارة الأرباح حيث اقترح Dechow et al. (1995) تعديل نموذج Jones (1991) ، وذلك كما يلي :

$$\frac{TA_{i,t}}{A_{i,t-1}} = \alpha_1 \left(\frac{1}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_2 \left(\frac{\Delta REV_{i,t} - \Delta REC_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \alpha_3 \left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}} \right) + \epsilon_{i,t}$$

حيث أن:

- TA_{i,t} : إجمالي الاستحقاقات للمنشأة (i) خلال الفترة (t).
 ΔREV_{i,t} : التغيير في إيرادات المنشأة (i) خلال الفترة (t).
 ΔRECI_{i,t} : التغيير في المدينين للمنشأة (i) خلال الفترة (t).
 PPE_{i,t} : إجمالي الآلات والمعدات والتجهيزات للمنشأة (i) خلال الفترة (t).
 A_{i,t-1} : إجمالي أصول المنشأة (i) خلال الفترة (t-1).
 α₁, α₂, α₃ : معاملات النموذج والتي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى.
 E_{i,t} : حجم الاستحقاقات الاختيارية (المتبقى احصائياً من تقدير النموذج) للمنشأة (i) خلال الفترة (t).

٢/٣/١/٣ نموذج Miller:

ظهرت نماذج أخرى للتنبؤ بإدارة الأرباح ركزت على الاستحقاق قصير الأجل (استحقاق رأس المال العامل)؛ لعل منها نموذج (Miller 2007) ويمكن معرفة مدى استخدام الإدارة للتلاعب في الأرباح في الأجل القصير من خلال التغيير في عناصر الأصول والخصوم المتداولة، من ناحية أخرى فإن التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يعد أقل قابلية للتلاعب من صافي الدخل المعد وفقاً للأساس الاستحقاق.

حيث أن عناصر الأصول والخصوم المتداولة هي العناصر المكونة لرأس المال العامل، فقد استحدث (Miller 2007) نسبة للعلاقة بين التغيير في رأس المال العامل كعنصر معرض للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب، حيث أطلق على هذه النسبة نسبة ميلر Miller Ratio وتستخدم هذه النسبة لاكتشاف التلاعب في الأرباح حيث تكون قيمتها صفر في حالة عدم وجود تلاعب أما إذا اختلفت قيمتها عن الصفر فإن ذلك يكون مؤشراً على وجود تلاعب في الأرباح.

يأخذ النموذج الشكل التالي:-

✓ في حالة عدم وجود إدارة الأرباح ويمكن أن يعبر عنها كالتالي:

$$\left(\frac{\Delta WC}{CFO}\right)_t - 0 - \left(\frac{\Delta WC}{CFO}\right)_{t-1} = 0$$

✓ في حالة وجود إدارة الأرباح ويمكن أن يعبر عنها كالتالي:

$$\left(\frac{\Delta WC}{CFO}\right)_{t-0} - \left(\frac{\Delta WC}{CFO}\right)_{t-1} \neq 0$$

حيث أن:

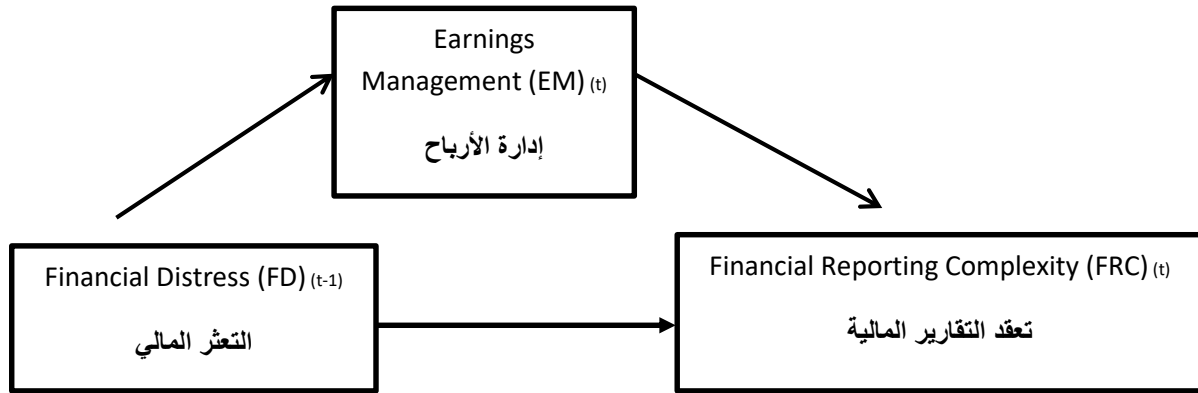
ΔWC : التغير في صافي رأس المال العامل.

CFO : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.

هذا ويشير الباحث أنه تم استخدام القيم المطلقة لكلا المقياسين السابقين للتعبير عن ممارسات إدارة الأرباح.

٢/٣ النموذج البحثي:

يمكن عرض نموذج الدراسة في الشكل التالي:



الشكل رقم (١): نموذج الدراسة

في ضوء أن الغرض من هذه الدراسة هو معرفته قدره السعير المالي في التأثير على كل من إدارة الأرباح وتعقد التقارير المالية، لهذا يتم الأخذ بالتعثر المالي عن سنة سابقة (t-1)، حيث يتم عرض إدارة الأرباح وتعقد التقارير المالية عن السنة الحالية (t).

٤) أسلوب وعينة الدراسة:

أعتمد الباحث على القوائم المالية السنوية المنشورة في سوق الأوراق المالية المصري وموقع مباشر مصر لعدد من القطاعات مع التركيز على أن تكون هذه المنشآت مسجلة في مؤشر EGX 100، حيث أشتملت العينة على فترة زمنية ٦ سنوات بداية من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، ويعود السبب في استبعاد الفترة ما قبل ٢٠١٦ هو استبعاد السنوات التي قد يكون بها أحداث سياسية ذات تأثير جوهري على استقرار سوق الأوراق المالية المصري؛ لعل أبرز هذه الأحداث هي ثورة يناير ٢٠١١ وما أستتبعها من أحداث أدت لعدم استقرار الوضع الاقتصادي، مروراً بثوره ٢٠١٣ وما أعقبها من تعديلات وعدم استقرار انعكس على الفترات التالية لها، حتى ٢٠١٥ من وجهه نظر الباحث، كما تم استبعاد المنشآت المالية و البنوك من العينة؛ لما لها من قواعد خاصة تحكم عملها، ونظراً لاختلاف طبيعة نشاطها، واختلاف مؤشرات تقييم أدائها، وبالتالي فقد أقتصرت عينة الدراسة على ٤٨ منشأة تم تجميع كل بياناتها، حيث وصلت عدد المشاهدات إلى ٢٨٨ مشاهدة سنوية كاملة.

٥) النتائج الاحصائية:

١/٥ التحليل الوصفي للمتغيرات:

الجدول رقم (١) يوضح التحليل الوصفي لكل متغيرات الدراسة، فضلاً عن توضيح مدى اتباع البيانات للتوزيع الطبيعي وذلك باستخدام مقياس الالتواء والتفرطح Skewness and Kurtosis :

جدول رقم (١): الاحصاء الوصفي للمتغيرات

	N	Mean	Min.	Max.	STDEV	Kurtosis	Skewness
Altman Z score	288	2.588	0.640	6.398	1.958	2.582	0.981
Cindik Z score	288	4.880	0.016	14.580	4.621	2.800	1.007
Jones Model	288	0.086	0.003	0.219	0.074	1.829	0.540
Miller Model	288	0.926	0.022	2.572	0.790	2.536	0.771
LIX	288	1.617	1.342	1.881	0.158	2.297	-0.144

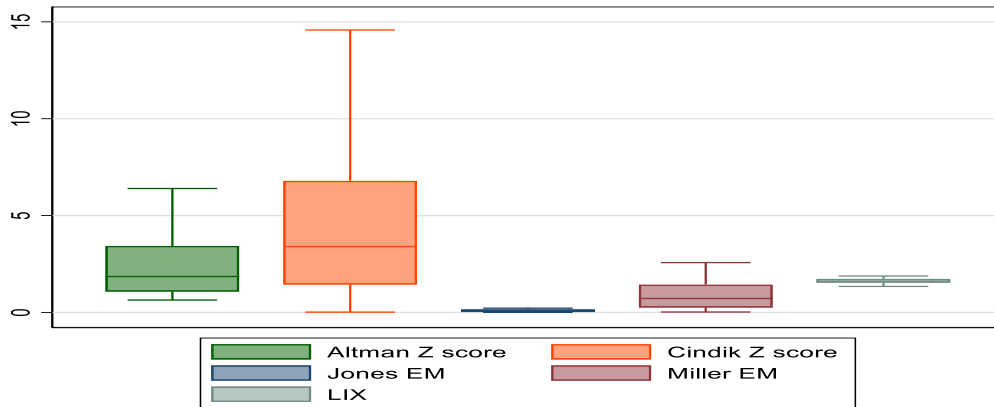
يتضح من قيم الجدول رقم (١) أن الانحرافات عن التوزيع الطبيعي لا يؤثر بشكل معنوي على نتائج التحليل إذا كانت معاملات الالتواء Skewness في حدود (-٣ إلى +٣)، ومعاملات التفرطح Kurtosis في حدود (-١٠ إلى +١٠) ، وتطبيقاً لهذه القواعد يتضح أن قيم الالتواء والتفرطح في الحدود المقبولة، وهو ما يعنى عدم تأثير ذلك الانحراف عن التوزيع الطبيعي على نتائج التحليل الإحصائي.

٢/٥ إختبار صلاحية النموذج والبيانات:

تشير اختبارات الصلاحية الي مدي قدرة كل مقياس علي التعبير عما يُفترض قياسه، ويُعد مفهوم المصادقية أعم وأشمل من مفهوم الثبات والثقة، حيث ان المقياس المستخدم من قبل الباحث الذي يكون علي درجة عالية من المصادقية لابد وان يكون ذا درجة عالية من الثبات والثقة، حيث قد تم تشغيل البيانات باستخدام نمذجة المعادلة الهيكلية Structural Equation Modeling (SEM) بالاعتماد على الأنحدار الجزئي للمربعات الصغري Partial Least Square (PLS)، حيث تم استخدام برنامج SmartPls Software، وفي هذا الصدد فقد تم إجراء الأختبارات التالية:

١/٢/٥ معالجة القيم المتطرفة Outliers:

قام الباحث باستخدام طريقة Tukey's fences Winsorizing لمعالجة القيم الشاذة عند مستوى ٥%، ووفقاً لهذا الأسلوب يتم استبدال القيم المتطرفة التي تتجاوز قيم الحدود الدنيا والقصى للمتغيرات بأقرب قيمة مجاورة لها، وتظهر الأشكال التالية متغيرات الدراسة بعد معالجة القيم الشاذة، وعدم تضمنها أي قيم متطرفة قد تؤثر على نتائج الدراسة:



شكل رقم (٢) متغيرات الدراسة بعد معالجة القيم الشاذة خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١.

٢/٢/٥ اختبار صلاحية النموذج القياسي Measurement Model:

حيث يتم اجراء الاختبارات التالية:

١/٢/٢/٥ جودة توافق النموذج Model goodness of fit :

يُعتبر الغرض من اختبار جودة التوافق هو التحقق من إمكانية الوثوق في نتائج النموذج وتعميمها، حيث يعرض الباحث نتائج اختبار جودة توافق النموذج من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢): اختبار جودة التوافق
Testing Model goodness of fit

Test of model fit	Accepted level	Default model	Decision التفسير
SRMR*	SRMR < 0.08	0.08	نتائج النموذج سهلة التفسير
NFI**	NFI ≥ 0.95	0.960	النموذج مناسب

يتضح من الجدول رقم (٢) أن النموذج المستخدم مناسب وسهل التفسير ومن الممكن الاعتماد على نتائجه وتعميمها.

٢/٢/٢/٥ تقييم درجة ملائمة النموذج القياسي Q² Value :

من خلال عرض نموذج الدراسة يتضح تأثر بعض المتغيرات بمتغيرات أخرى، حيث يتأثر ممارسات إدارة الأرباح بالتعثر المالي، وبالمثل يتأثر كل من تعقد التقارير المالية وممارسات إدارة الأرباح بالتعثر المالي، بالتالي يمكن عرض معامل التحديد R-Square لكل من عدم تماثل المعلومات ومخاطر إنهيار أسعار الأسهم من خلال الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣): تقييم درجة ملائمة النموذج القياسي
Inner Model Assessment (Measurement Model)

	R-Square
EM	0.297
FRC	0.441

* Standardized Root Mean Square Residual (SRMR) متوسط الجذر التربيعي للمتبقّي

** Normed Fit Index (NFI) مؤشر الصلاحية الطبيعي

باستخدام بيانات الجدول رقم (٣) يمكن حساب درجة ملائمة النموذج Q^2 Value للتعبير عن مستوى تفسير النموذج البحثي، فكلما ازدادت هذه القيمة كلما ازدادت درجة ملائمة النموذج، وحُسبت هذه القيمة كما يلي:

$$Q^2 \text{ Value} = 1 - [(1 - R^2) \times (1 - R^2)] = 1 - [(1 - 0.297) \times (1 - 0.441)] = 0.607$$

توضح قيمة درجة ملائمة النموذج Q^2 Value حيث أن النموذج يُفسر ٦٠,٧٪ من مفردات الدراسة، وبالتالي يمكن القول أن هذا النموذج مناسب بشكل مقبول وجيد.

٣/٢/٥ اختبار صلاحية النموذج الهيكلي Structure Model:

حيث يتم إجراء الاختبارات التالية:

١/٣/٢/٥ صلاحية التمييز Discriminant Validity:

في ضوء وجود أكثر من مقياس للتعبير عن كل متغير، يكون التساؤل حول قدره المقاييس المحددة للتعبير عن كل متغير خاصة به على حدى دون المتغيرات الأخرى. بمعنى آخر، إلى أي مدى ترتبط المقاييس المرتبطة على كل متغير خاصة به ولا ترتبط بغيره، ويمكن قياسها من خلال عدم وجود معامل تحميل متعدد لأي بند على أكثر من عامل، ويتم حسابه من خلال الجدول رقم (٤):

جدول رقم (٤): قيم الصلاحية التمييز

Values of discriminant validity (Cross Loading)

	FD	EM	FRC
Altman Z score	0.975	-0.521	-0.628
Cindik Z score	0.976	-0.543	-0.628
Jones Model	-0.469	0.842	0.414
Miller Model	-0.437	0.821	0.398
LIX	-0.644	0.489	1.000

يتضح من الجدول رقم (٤) وجود قيم أمام كل مقياس والمعبر عنه بصف أسفل كل متغير، حيث تمثل القيمة الأعلى في كل صف عن المتغير الأنسب لكل مقياس، ومن خلال القيم ذات الخط الأسود العريض Bold يتضح أن كل من Altman Z score و Cindik Z score هم الأكثر تمثيلاً للتعثر

المالي، أما كل من Jones Model و Miller Model هم الأكثر تمثيلاً لممارسات إدارة الأرباح، في حين أن مؤشر LIX هو بالفعل الممثل الصحيح لتعدد التقارير المالية.

٢/٣/٢/٥ الصلاحية التقاربية Convergent Validity:

تشير الصلاحية التقاربية إلى درجة ارتباط المقاييس الخاصة بكل متغير مع المتغير محل القياس، ويتم قياس الصلاحية التقاربية كأحد معايير اختبار صلاحية النموذج الهيكلي وهذا لكل متغير على حدى، حيث يجب ألا تقل قيمة درجة المعنوية P-value عن ٠,٠٥، وهو ما يظهر في الجدول رقم (٥):

جدول رقم (٥): اختبار الصلاحية التقاربية للنموذج الهيكلي

Outer Weights (Structural Model)

	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics (O/STDEV)	P Values	Decision القرار
AltmanZscore <- FD	0.508	0.508	0.010	49.333	0.000	مقبول
CindikZscore <- FD	0.517	0.517	0.009	56.748	0.000	مقبول
JonesEM <- EM	0.618	0.619	0.033	19.022	0.000	مقبول
MillerEM <- EM	0.584	0.584	0.031	18.803	0.000	مقبول
LIX <- FRC	1.000	1.000	0.000	n/a	n/a	مقبول

إن قيم معامل التحميل لكل مقياس والمعبر عنها بـ T Statistics يجب أن تكون قيمتها الإحصائية لكل المقاييس أكبر من ١,٩٦٠ حتى يكون المقياس صالح. يتضح من الجدول رقم (٥) أن معاملات التحميل لكل المقاييس أكبر من القيمة ١,٩٦٠ وهو ما يعني أن كل المقاييس صالحة للتعبير عن كل متغير، وهذا يتطابق مع ما سبق وأن أكدته نتائج الجدول رقم (٤).

٣/٥ الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يمكن عرض الارتباط بين متغيرات الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٦): الارتباط بين متغيرات الدراسة

Pairwise correlations of the variables

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
(1) LIX	1.000				
(2) Altman Z score	-0.628*	1.000			
	(0.000)				
(3) Cindik Z score	-0.628*	0.904*	1.000		
	(0.000)	(0.000)			
(4) JonesEM	0.414*	-0.449*	-0.466*	1.000	
	(0.000)	(0.000)	(0.000)		
(5) MillerEM	0.398*	-0.417*	-0.436*	0.383*	1.000
	(0.000)	(0.000)	(0.000)	(0.000)	0
				0	

*** $p < 0.01$, ** $p < 0.05$, * $p < 0.1$

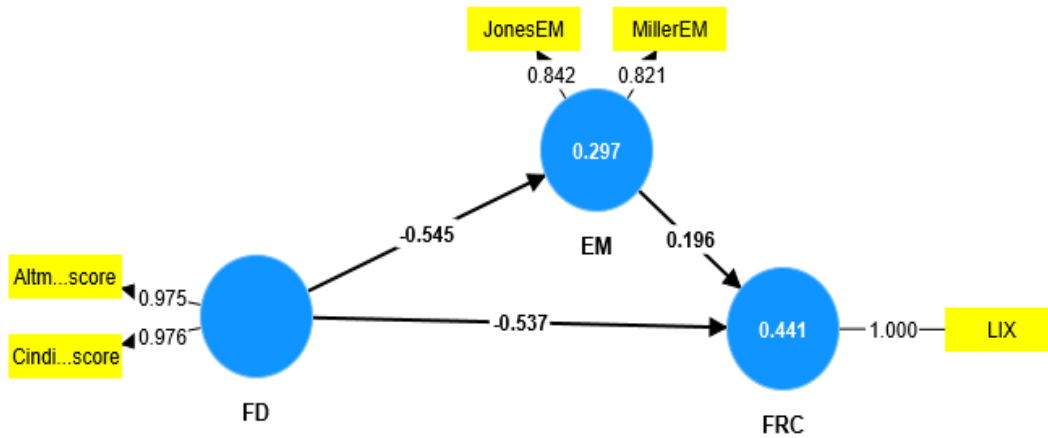
يتضح من جدول الارتباط وجود ارتباط معنوي بين كافة متغيرات الدراسة، حيث تتراوح قيم الارتباط ما بين ٠,٩٠٤ و - ٠,٦٢٨ وهو ما يوضح أن كل المتغيرات لا تواجه مشكلة التعدد الخطي.

٤/٥ اختبار الفروض:

بغرض اختبار الفروض، قام الباحث بإجراء تحليل مسارات Path Analysis للنموذج القياسي Measurement Model باستخدام تحليلات PLS والتي تظهر نتائجها من خلال الجدول رقم (٩):

جدول رقم (٩): تحليل المسارات

	Original Sample (O)	Sample Mean (M)	Standard Deviation (STDEV)	T Statistics (O/STDEV)	P Values	Decision القرار
FD -> EM	-0.545	-0.546	0.037	14.730	0.000	مقبول
EM -> FRC	0.196	0.197	0.053	3.688	0.000	مقبول
FD -> FRC	-0.537	-0.536	0.047	11.347	0.000	مقبول
FD -> EM -> FRC	-0.107	-0.107	0.030	3.521	0.000	مقبول



الشكل رقم (٣): النموذج الهيكلي (Structure Model (Inner Model)

من خلال الجدول رقم (٩) وكذلك الشكل رقم (٣) يمكن تحديد مدى قبول أو رفض فروض الدراسة، وهذا من خلال عدة نقاط؛ وهي (١) قيمة بيتا β والتي تحدد اتجاه العلاقة (إيجابي/سلبي) والجودة في عمود Original Sample، (٢) مقدار وقوة التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية P-value والتي يجب أن تكون عند مستوى أقل من ٠,٠٥ والذي يقابل مستوى ثقة ٩٥%، وهذا عندما تكون قيمة ت الاحصائية T Statistics أكبر من أو تساوى $\pm 1,96$ ، حيث تتمثل نتائج اختبار الفروض في النقاط التالية:

نتيجة اختبار الفرض الأول: من خلال السطر الأول في الجدول رقم (٩) يكون معامل التأثير -٠,٥٤٥، بمستوى معنوية صفر، وهو ما يثبت أن هناك تأثيراً طردياً (حيث أن قيمة التعثر المالي ذات دلالة عكسية) ذو دلالة معنوية لتعرض المنشأة لخطر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما يعني قبول الفرض الأول والذي ينص على أن "هناك تأثير طردي احصائي ذا دلالة معنوية لتعرض المنشأة لخطر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح". تتفق نتيجة هذا الفرض مع نتائج دراسات (Bisogno and De-Luca (2015) و (Agrawal and Chatterjee (2015) و (Ranjbar and Amanollahi (2018) و (Hassanpoor and Ardakani (2017) و (Kurniawati and Panggabean (2019) و (Rakshit and Jacoby et al. (2019) و (Paul (2020) و (Monir (2021) و (Feni (2022) و (Tarighi et al. (2022) و (Pratiwi et al. (2022) و (Viana et al. (2022).

نتيجة اختبار الفرض الثاني: من خلال السطر الثاني في الجدول رقم (٩) حيث يكون معامل التأثير -٠,١٩٦، بمستوى معنوية صفر، وهو ما يثبت تأثيراً طردياً ذا دلالة معنوية لممارسات إدارة الأرباح على تعقد التقارير المالية، وهو ما يعني قبول الفرض الثاني والذي ينص على أن "هناك تأثيراً طردياً احصائياً ذا دلالة معنوية لممارسات إدارة الأرباح على تعقد التقارير المالية". تتفق نتيجة هذا الفرض مع نتائج دراسات (Li (2008) و (Ajina et al.(2016) و (Pajuste et al.(2020).

نتيجة اختبار الفرض الثالث: من خلال السطر الثالث في الجدول رقم (٩) يكون معامل التأثير -٠,٥٣٧، بمستوى معنوية صفر، وهو ما يثبت أن هناك تأثيراً طردياً مباشراً (حيث أن قيمة التعثر المالي ذات دلالة عكسية) ذو دلالة معنوية لتعرض المنشأة لخطر التعثر المالي على تعقد التقارير المالية، وهو ما يعني قبول الفرض الثالث والذي ينص على أن "هناك تأثيراً طردياً احصائياً ذو دلالة معنوية مباشر لتعرض المنشأة لخطر التعثر المالي على تعقد التقارير المالية". تتفق نتيجة هذا الفرض مع نتائج دراسات (Wan-Hussin (2009) و (عبد الوهاب (٢٠١٧) و (Le and Smaili (2020).

نتيجة اختبار الفرض الرابع: من خلال السطر الرابع في الجدول رقم (٩) يكون معامل التأثير -٠,١٠٧، بمستوى معنوية صفر، وهو ما يثبت أن هناك تأثيراً طردياً غير مباشر ذا دلالة معنوية لتعرض المنشأة لخطر التعثر المالي على تعقد التقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح، وهو ما

يعني قبول الفرض الرابع والذي ينص على أن " هناك تأثيراً طردياً احصائياً ذا دلالة معنوية غير مباشرة لتعرض المنشأة للتعثر المالي على تعقد التقارير المالية من خلال ممارسات إدارة الأرباح".

٥/٥ مناقشه نتائج اختبار الفروض:

ينصب اهتمام الدراسة البحث في محددات تعقد التقارير المالية؛ وهذا بالتركيز على كل من تعرض المنشأة لخطر التعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح، حيث أهتمت الدراسة بالاجابة على التساؤلات التالية (١) هل تقوم إدارة المنشأة التي تتعرض للتعثر المالي بقدر أكبر من ممارسات إدارة الأرباح؟ (٢) هل تسعى إدارة المنشآت التي تزيد معها ممارسات إدارة الأرباح إلى زيادة تعقد التقارير المالية؟ (٣) هل تقوم إدارة المنشآت التي تتعرض للتعثر المالي بالعمل على زيادة مستويات تعقد التقارير المالية الخاصة بها؟ (٤) هل يزداد مستويات تعقد التقارير المالية في حالة قيام إدارة المنشأة التي تتعرض للتعثر المالي بزيادة ممارسات إدارة الأرباح؟.

من خلال الجدول رقم (٩) والخاص بتحليل المسارات، يتضح عدد من النتائج؛ وهي تتمثل في (١) تسعى إدارة المنشأة التي تعاني من التعرض للتعثر المالي إلى القيام بالمزيد من ممارسات إدارة الأرباح بغرض تحسين صورتها أمام مستخدمي التقارير المالية، وبخاصة حملة الأسهم، سواء بالعمل على زيادة أرباحها للتضليل على نتيجة الأعمال الحقيقية للمنشأة، أو بالعمل على تخفيضها، وذلك في حالة الرغبة في الحفاظ على سيولة المنشأة الداخلية أو تخفيض الضغوط الحكومية عليها، (٢) إن عمل إدارة المنشأة على زيادة ممارسات إدارة الأرباح يصاحبها سعيها إلى زيادة تعقد التقارير المالية بغرض تضليل مستخدمي التقارير المالية، حيث يزيد درجات التضليل باستخدام كل من ممارسات إدارة الأرباح وتعقد التقارير المالية معاً، (٣) كلما اقتربت المنشأة من التعرض لخطر التعثر المالي، تقوم إدارتها بالعمل جاهداً على توصيل نتائج مضلله عن أداء المنشأة من خلال العمل على زيادة مستويات تعقد التقارير المالية بغرض إخفاء سوء النتائج التي تتعرض لها المنشأة و التي ادت إلى تعرضها إلى التعثر المالي، (٤) تعمل المنشآت التي تتعرض إلى خطر التعثر المالي بالعمل على إخفاء الموقف المالي الحقيقي للمنشأة عن الأطراف ذوي العلاقة بالمنشأة وهذا من خلال العمل على محورين متكاملين؛ لعل أولهما هو زيادة ممارسات إدارة الأرباح و ثانيهما هو العمل على زيادة مستويات تعقد التقارير المالية.

٦. نتائج الدراسة:

في ظل حدوث العديد من الأزمات المالية، ظهر مفهوم تعقد التقارير المالية، حيث ناقشت العديد من الدراسات السابقة من حيث تأثيره ومحدداته، انطلاقاً من الأهتمام بمحددات هذا التعقد بغرض السيطرة عليها أو تقليلها؛ لعل من هذه المحددات هي تعرض المنشأة لخطر التعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح. تهتم هذه الدراسة باختبار أثر كل من تعرض المنشأة لخطر التعثر المالي وممارسات إدارة الأرباح، حيث تمثلت أهداف الدراسة في (١) قياس أثر تعرض المنشأة لخطر التعثر المالي على ممارسات إدارة الأرباح، (٢) قياس أثر ممارسات إدارة الأرباح على تعقد التقارير المالية، (٣) قياس أثر تعرض المنشأة لخطر التعثر المالي على تعقد التقارير المالية، (٤) قياس الأثر غير المباشر لتعرض المنشأة لخطر التعثر المالي على تعقد التقارير المالية من ممارسات إدارة الأرباح كمغير وسيط.

قامت الدراسة بالتطبيق على عينة من ٤٨ منشأة غير مالية مسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، وبخاصه مؤشر EGX100، بما يعادل ٢٨٨ مشاهدة سنوية كاملة في عدد من القطاعات باستثناء المنشآت المالية والبنوك، خلال فترة خمس سنوات من ٢٠١٦ إلى ٢٠٢١، حيث اعتمد الباحث في بياناته على القوائم الماليه لهذه المنشآت المنشورة في سوق الأوراق المالية المصري ومنصة مباشر مصر، حيث توصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ لعل منها (١) أن إدارة المنشأة التي تعاني من خطر التعرض للتعثر المالي تقوم بالمزيد من ممارسات إدارة الأرباح بغرض توصيل نتائج مضلله عن نتيجة أعمال المنشأة المتعثرة لمستخدمي القوائم المالية، (٢) أن المنشآت التي تزيد معها ممارسات إدارة الأرباح تكون درجة تعقد تقاريرها المالية مرتفعة حيث تسعى إدارة هذه المنشآت للعمل على تضليل مستخدمي التقارير المالية لتحقيق مصالحها الخاصة، (٣) تتميز القوائم المالية للمنشآت المتعثرة بارتفاع مستويات تعقد تقاريرها المالية، حيث تستخدم إدارة هذه المنشآت تعقد التقارير المالية لتضليل مستخدمي التقارير المالية، (٤) تستخدم إدارة المنشآت المتعثرة مالياً ممارسات إدارة الأرباح وكذلك تعقد التقارير المالية معاً بغرض زيادة مستويات تضليل مستخدمي التقارير المالية بشكل أكبر وأوسع.

يوصي الباحث بالاستمرار في البحث حول تعقد التقارير المالية، والآثار المحاسبية على هذا النوع من الظواهر، كأن يتم اختبار أثر كفاءة الاستثمار ومخاطر إنهاء أسعار الأسهم على تعقد التقارير المالية، مع الأخذ في الاعتبار الأثر المحفز أو الوسيط لحوكمة الشركات على العلاقات السابقة، مع إقتراح بالتطبيق في أسواق أوراق مالية ناشئة؛ مثل سوق الأوراق المالية المصري.

مراجع البحث

المراجع العربية:

اشرف رمضان عبد الجواد فرج، (٢٠٢٢)، دراسة أثر التقارب مع المعايير الدولية للتقارير المالية على تكلفة رأس المال وانعكاسه على كل من التعثر المالي وتقلبات أسعار الأسهم، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

ثناء عطية فراج. (١٩٩١)، تطوير فعالية المعلومات المحاسبية لخدمة قرارات الاستثمار فى الأوراق المالية: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية التجارة، جامعة القاهرة.

حازم محفوظ محمد نويجي، (٢٠١٦)، أثر التعثر المالي على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية – دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٣-٢٠١٥، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة – جامعة دمنهور، ٣، ١-٤٤.

عبد الوهاب نصر على، (يونيو ٢٠١٧)، العلاقة بين التعثر المالي ووجود الغش بالقوائم المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الدراسات المحاسبية، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية، ١(١)، ١-٤٨.

محمد عمارة، (٢٠٢٠). قياس أثر تعقد التقارير المالية على قرارات المستثمرين وأسعار وأحجام تداول الأسهم المقيدة في البورصة المصرية: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

مدثر طه أبو الخير، (١٩٩٩)، إدارة الربح المحاسبي في الشركات المصرية- دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢، ١-٤٠.

المراجع الأجنبية:

Agrawal, K; and Chatterjee, C., (2015), Earnings Management and Financial Distress: Evidence From India, Global Business Review, 16(5S), 1415-1430.

Ajina, A.; Laouti M.; and Msolli, B., (2016), Guiding Through The Fog: Does Annual Report Readability Reveal Earnings Management, Research in International Business and Finance, 38, 509-516.

Alm El-Din, M.M.; El- Awam, A.M.; Ibrahim, F.M.; and Hassanien, A., (2022), Voluntary Disclosure and Complexity of Reporting in Egypt: The Roles of Profitability and earnings Management, Journal of Applied Accounting Research, 23 (2), 490-508.

Altman, E. I., (1968) . Financial Ratios, Discriminant Analysis and The Prediction of Corporate Bankruptcy . The Journal of Finance, 23(4), 589–609.

- Bisogno, M. and De-Luca, R., (2015), Financial Distress and Earnings Manipulation: Evidence From Italian SMEs, *Journal of Accounting and Finance*, 4(1), 42-51.
- Bitner, L.N. and Dolan, R.C., (1996), Assessing the Relationship between Income Smoothing and the Value of the Firm, *Quarterly Journal of Business and Economics*, 35(1), 16-35.
- Bodle K.A.; Cybinski, P.; and Monem R.(2016), Effect of IFRS adoption on Financial Reporting Quality: Evidence From Bankruptcy Prediction, *Accounting Research Journal*, 29(3), 1-23.
- Bushee, B. J., Gow, I. D., and Taylor, D. J., (2018) . Linguistic Complexity in Firm Disclosures: Obfuscation or Information?. *Journal of Accounting Research*, 56(1), 85-121.
- Chamboko, R., Kadir, G., Mundia, L., and Chamboko, R., (2017) . Mapping Patterns of FD among Consumers in Zimbabwe . *International Journal of Social Economics*, 44(12): 1654-1668.
- Charitou, A.; Lambertides, N.; and Trigeorgis, L., (2011), Distress Risk, Growth and Earnings Quality, *Journal of Accounting, Finance and Business Studies (ABACUS)*, 47(2), 157-181.
- Chakrabarty, B., Seetharaman, A., Swanson, Z., and Wang, X., (2018) . Management Risk Incentives and The Readability of Corporate Disclosures. *Financial Management*, 47(3), 583-616.
- Dechow, P., and Skinner, D. J., (2000). Earnings management: Reconciling the views of accounting academics, practitioners, and regulators. Practitioners and Regulators . *Accounting Horizons*, 14(2),235-250.
- Edet, E., (2013). *Narrative Disclosures in Corporate Annual Reports: A Syntactical Complexity Perspective*. Doctoral dissertation, University of Leeds.
- El Deeb M.S. and Ramadan, M.S., (2020), The Impact of Financial Distress, Firm Size, and Audit Quality on Earnings' Management: Evidence form Companies listed in The Egyptian Stock Exchange, *Alexandria Journal of Accounting Research*, Faculty of Commerce, Alexandria University, 4, 1-46.
- Feni, W.; Wardayati, M.S.; and Winarno, A.W., (2022), Financial Distress and Earnings Management: The Role of Internal Control as Moderating

Variable, *International Journal of Social Science and Business*, 6(3), 304-309.

Financial Reporting Council (FRC) , (2009). Louder than Words, Principles and Actions for Making Corporate Reports Less Complex and More Relevant . *Financial Reporting Council (FRC)*, London, June.

Gao, P. and Shrieves, R., (2002), *Earnings Management and Executive Compensation: A Case of Overdose of Option and Underdose of Salary*, <https://citeseerx.ist.psu.edu/document?repid=rep1&type=pdf&doi=4253774d7cf8151801f4d0440be224ccb0ed61b0>.

Hasan, H.F.; Kardan, B.; and Salehi, M., (2018), The Relationship between The Level of Earnings Quality and Financial Distress Risk, *Al Kut Journal of Economics Administrative Sciences*, 30, 193-213.

Hassanpour, S.; and Ardakani, M.N., (2017), The Effect of Pre-Bankruptcy Financial Distress on Earnings Management Tools, *International Review of Management and Marketing*, 7(3), 213-219.

Healy, P. M., & Wahlen, J. M., (1999). A Review of The Earnings Management Literature and its Implications for Standard Setting. *Accounting Horizons*, 13(4), 365-384.

Hoitash, R., Hoitash, U., & Yezegel, A., (2017) . *The Effect of Accounting Reporting Complexity on Financial Analysts*. 1-55, <https://scholarspace.manoa.hawaii.edu/server/api/core/bitstreams/e09b97d9-7e4e-4e0a-bd78-7cb726ee3306/content>.

Jacoby, G; Li, J.; and Liu, M. , (2019), Financial Distress, Political Affiliation and Earnings Management: The Case of Politically Affiliated Private Firms, *European Journal of Finance*, 25(6), 508-523.

Jones, J. J., (1991). Earnings Management During Import Relief Investigations. *Journal of Accounting Research*, 29(2), 193-228.

Koholga, O. ; and Jerry, M., (2016) . International Financial Reporting Standards Adoption and Financial Reporting Information Overload: Evidence from Nigerian Banks. *GSTF Journal on Business Review (GBR)*, 4(4).

Kurniawati, A.; and Panggabean, R.R., (2019), Firm Size, Financial Distress, Audit Quality, and Earnings Management of Banking Companies,

- Advance in Social Science, Education and Humanities Research*, 436, 416-421.
- Le M., J.; and Smaili, N., (2020), Annual Report Readability and Corporate Bankruptcy, *The Journal of Applied Business Research*, 37(3), 73-81.
- Li, F., (2008), Annual Report Readability, Current Earnings and Earnings Persistence, *Journal of Accounting and Economics*, 45, 221-247.
- Li, Y.; Li, X.; Xiang, E.; and Djajadikerta, H.G., (2020), Financial Distress, Internal Control, and Earnings Management: Evidence from China, *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, 16, 1-17.
- Lim, E. K., Chalmers, K.; and Hanlon, D., (2018) . The Influence of Business Strategy on Annual Report Readability . *Journal of Accounting and Public Policy*, 37(1), 65-81.
- Miller, J. E., (2007). *Detecting Earnings Management: A Tool for Practitioners and Regulators* . PHD. Dissertation, Anderson University .
- Mohanram, P.S., (2003), *How to Manage Earnings Management*, https://www.researchgate.net/profile/Partha-Mohanram/publication/251563109_HOW_TO_MANAGE_EARNINGS_MANAGEMENT1/links/556f38b808aefcb861dd52f1/HOW-TO-MANAGE-EARNINGS-MANAGEMENT1.pdf.
- Monir, M.M., (2022), *The Moderating Role of Firm Characteristics on the Relationship between Financial Distress and Earnings Management: An Empirical Study*, Master Thesis, Faculty of Commerce, Cairo University.
- Pajuste, A.; Poriete, E.; and Novickis, R., (2021), Management Reporting Complexity and earnings Management: Evidence from the Baltic Markets, *Baltic Journal of Management*, 16(1), 47-69.
- Pratiwi, C.I.E.; Suprasto, H.B.; Sari, M.M.R.; and Ariyanto, D. , (2022), The Effect of Financial Distress on Earnings Management Using Classification Shifting: The Moderating Effect of Goods Corporate Governance, *Accounting*, 8, 187-196.
- Ranjbar, S.; Amanollahi, G, F., (2018), The Effect of Financial Distress on Earnings Management and Unpredicted Net Earnings in Companies Listed on Tehran Stock Exchange, *Management Science Letters*, 8, 933-938.

- Rakshit, D.; and Paul, A., (Aug. 2020), Earnings Management and Financial Distress: An Analysis of Indian Textile Companies, *NMIMS Journal of Economics and Public Policy*, V(3), 41-53.
- Rennekamp, K. (2012). Processing Fluency and Investors' Reactions to Disclosure Readability . *Journal of Accounting Research*, 50(5), 1319-1354.
- Tarighi, H; Hosseiny, Z.N.; Abbaszadeh, M.R.; Zimon, G.; and Haghghat, D. , (2022), How Do Financial Distress Risk and Related Party Transactions Affect Financial Reporting Quality? Empirical Evidence from Iron, *Financial risk Management*, 10(3), 1-15.
- Tucker, J.W. and Zarowin, P.A., (2006), Does Income Smoothing Improve Earnings Informativeness?, *The Accounting Review*, 81(1), 251-270.
- Saha, A., Morris, R. D.; and Kang, H., (2019) . Disclosure Overload ? An Empirical Analysis of International Financial Reporting Standards Disclosure Requirements . *Journal of Accounting, Finance and Business Studies (ABACUS)*, 55(1), 205-236.
- Soliman, W.S., (2019). The Influence of Political Costs on Income Smoothing: Evidence from Listed Egyptian Firms, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, April, 9 (2), 29-50.
- Viana, D.B.; Lourenco, I.; Black, E.L, (2022), Financial Distress, Earnings Management and Big 4 Auditors in Emerging Markets, *Accounting Research Journal*, 35(5), 660-675.
- Wan- Hussin, W.N.; and Haji- Abdullah, N.M., (2009), *Audit Committee Attributes, Financial Distress and The Quality of Financial Reporting in Malaysia*, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1500134.
- Wang, Z., Hsieh, T. S.; and Sarkis, J. (2018) . CSR Performance and the Readability of CSR Reports: too Good to be True?. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 25(1), 66-79.